مجلة
القانون، المجتمع والسلطة

مدير المخبر

الدكتور: فاصلة عبداللطيف

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

ردمك :ISSN 2253 - 0266

رقم 6 / 2017

بإسم الله الرحمن الرحيم

الإفتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسميا جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66المؤرخ في 30ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر إبتداء من العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد السادس دراسات تندرج ضمن مختلف تخصصات الحقوق والعلوم السياسية، إلى جانب أشغال اليوم الدراسي الدولي حول موضوع "المؤسسات في القضاء الدستوري" المنظم من قبل المخبر يوم 05 ماي 2016.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المخبر
الدكتور: فاصلة عبداللطيف

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

أد. محمد بوسلطان	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**
أد. عزور كردون	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة منتوري قسنطينة**
أد. عمر صادوق	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة مولود معمري**
أد. لمين شريط	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الأمير عبدالقادر قسنطينة**
أد. تراري ثاني مصطفى	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**
أد. شربال عبد القادر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سعد دحلب البليدة**
د. نصر الدين بوسماحة	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**
أد. فاصلة عبد اللطيف	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر
القانون، المجتمع والسلطة
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

محتويات العدد

1. **التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط**

الدكتور مصطفى صايج، جامعة الجزائر3..... 11

2. **جزاءات مجلس الأمن ضد الكيانات من غير الدول: من الجزاءات الدولية الشاملة إلى الجزاءات الدولية المستهدفة الذكية**

الدكتور خالد حساني، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية..... 35

3. **الإتفاق كعنصر للعقد في النظام القانوني الإنكليزي**

الدكتور حسين عبد الله عبد الرضا الكلابي، جامعة بغداد-العراق..... 53

4. **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**

الدكتور فلاح مبارك ردان، جامعة الأنبار- العراق 79

5. **التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية**

الدكتور هادي شعبان ربيع، جامعة الأنبار- العراق..... 101

6. **تسييس المحكمة الجنائية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**

الأستاذ داود كمال، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد..... 121

7. **ممارسة حق الشفعة على الإستثمار الخاص الأجنبي في القانون الجزائري**

الأستاذ بوالقرارة زايد، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة..... 137

8. **أسس إبرام عقود تفويض المرفق العام في التشريع الجزائري**

الأستاذ صالح زمال بن علي، جامعة العربي التبسي.....157

9. **عقود التعمير: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 15-19 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها**

الأستاذة قاسي نجاة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد..... 171

أشغال اليوم الدراسي الدولي حول:

"المؤسسات في القضاء الدستوري"

يوم 05 ماي 2016

1. **دور المحاكم الدستورية الإفريقية في حماية النظام الدستوري**

الأستاذ الدكتور كايس شريف، جامعة – مولود معمري تيزي وزو 191

2. **القضاء الدستوري والقضاء العادي: علاقة مبهمة في خدمة دولة القانون**

الدكتور بوسماحة نصر الدين، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد 197

3. **توسيع إخطار المجلس الدستوري على ضوء تعديلات 2016**

الأستاذ الدكتور خلفان كريم، جامعة مولود معمري تيزي وزو 203

4. **Les péripéties de la vertu et de la raison constitutionnelle en temps de crise économique**
Professeur Yiannis Z. Drossos, Université Nationale et Capodistriènne d'Athènes, Grèce ….....209

5. **Ombudsman comme juge constitutionnel**
Dr.Patricia Jonason, Université de Södertörn (Suède)... 213

6. **Quelques réflexions sur la fonction consultative du conseil constitutionnel algérien**
Dr. Sam Lyes, Chef de département au centre d'études et de recherches en droit constitutionnel.....223

التعددية السياسية
وعلاقتها بالتعددية الحزبية

د.هادي مشعان ربيع
أستاذ بكلية القانون والعلوم السياسية
جامعة الانبار–العراق

ملخص:

إن التداول السلمي للسلطة في ظل مجتمع ديمقراطي يتطلب ويفرض وجود تعددية سياسية، تجسد وتعبر عن حالة التعددية التي يعيشها المجتمع، وهذه التعددية السياسية تقوم على أساس وجود تنظيمات وسيطة بين الشعب والحكومة تنظم العملية السياسية، من أبرزها الأحزاب السياسية التي أصبحت في الوقت الراهن تمثل ظاهرة مهمة يصعب التخلي عنها في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، لأنها تقوم بمجموعة وظائف مهمة من بينها: التنظيم الفكري، والإتصال، وتأهيل الناخبين للمشاركة بالحياة السياسية وتنظيم المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجماهير. ويهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى محاولة بيان طبيعة العلاقة الرابطة ما بين التعددية السياسيةوالتعددية الحزبيةفي المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

مقدمـــة:

تمثل التعددية في الوقت الراهن إحدى أساسيات الفكر السياسي المعاصر، إذ أخذت تنادي بها تيارات سياسية عديدة في مختلف المجتمعات،وقد تختلف فيما بينها حول العديد من المفاهيم والآليات السياسية غير أنها لا تختلف في ترديد هذا المفهوم كشعار جذاب ضمن مفردات خطابها السياسي. والتعددية ما هي في حقيقتها إلا إنعكاس طبيعي لإختلاف المصالح والأفكار والإيديولوجيات والإنتماءات المذهبية والعرقية وتباين التعبيرات الدينية وتضارب التوجهات لدى الجماعات المختلفة داخل إطار المجتمع الواحد. وعلى هذا الأساس فإن التعددية هي ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ أن عرفت هذه المجتمعات ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة، أي أنها نمت مع نمو المجتمعات الإنسانية للتعبير عن التمايزات في الرؤى والمواقف الإجتماعية والسياسية الملازمة لها. والذي يحظى بأهمية للتوقف عنده ومناقشته في مسألة التعدديةهو قضية حق الجماعات الإجتماعية في الإعلان عن نفسها والتعبير عن مطالبها، وليس ذلك فحسبل وأكثر من ذلك حقها في المشاركة السياسية الرسمية وتأثيرها في مجال الفعل السياسي من خلال تنظيمات أبرزها الأحزاب السياسية.

لقد تمخض عن نضال الإنسانية في سبيل الحرية والعدل والأداء السياسي الرشيد، ضرورة الإعتراف بالتعددية السياسية داخل المجتمع، وعن ضرورة أن يُوَمّن النظام القانوني حق الفئات الإجتماعيةكافة في التنظيم المستقل والتعبير عن آرائها، وعن ضرورة التسليم بالطموحات المشروعة لمختلف الفئات الإجتماعية في سعيها السلمي من أجل الوصول إلى السلطة السياسية تحت مظلة تنظيم تشريعي يسمح بذلك ويقننه. وتقوم التعددية السياسية على أساس من وجود العديد من الجماعات الوسيطة، والتي من أهمها الأحزاب السياسية. والسؤال هنا: ماهي طبيعة وحدود العلاقة الرابطة ما بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية؟ وهل أن التعددية السياسية تتضمن التعددية الحزبية فقط؟ أم أن وجود المنظمات والجمعيات ذات الأنشطة المختلفة إلى جانب الأحزاب السياسية يعد متطلباً لقيام التعددية السياسية؟.

وترجع أهمية البحث إلى أهمية موضوع التعددية السياسية بشكل عام، والتعددية الحزبية بشكل خاص، ذلك أن التداول السلمي للسلطة في ظل مجتمع ديمقراطي يتطلب ويفرض وجود تعددية سياسية، وهذه التعددية السياسية بدورها تقوم على أساس وجود تنظيمات وسيطة بين الشعب والحكومة تنظم العملية السياسية، من أبرزها الأحزاب السياسية التي أصبحت في الوقت الراهن تمثل ظاهرة مهمة يصعب التخلي عنها في النظم

السياسية الديمقراطية الحديثة، لأنها تقوم بمجموعة وظائف مهمة من بينها: التنظيم الفكري، والاتصال، وتأهيل الناخبين للمشاركة بالحياة السياسية، وتنظيم المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجماهير. ويهدف البحث بشكل أساسي إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هو مفهوم التعددية السياسية،وماهي أهم عناصرها؟
2- ماهي أهم الأصول الفكرية للتعددية السياسية؟
3- ما هو مفهوم التعددية الحزبية، وماهي طبيعتها؟
4- ما هو دور الأحزاب السياسية في ظل التعددية الحزبية؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (إن التعددية السياسية في أي مجتمع يتوقف وجودها وفاعليتها على مدى وجود التعددية الحزبية الحقيقية والفاعلة). وسوف يعتمد البحث المنهج التحليلي والمنهج المقارن، بَعدّهما المنهجين الأقرب إلى موضوع البحث. ولقد تم تقسيم هذا الأخير على أربعة مطالب، نتناول في المطلب الأول منها التعددية من حيث المفهوم والمستويات والأشكال، وفي المطلب الثاني التعددية السياسية من حيث المفهوم والعناصر والأصول الفكرية، في حين نخصص المطلب الثالث للتعددية الحزبية من حيث المفهوم وطبيعة التعددية الحزبية ودور الأحزاب فيها، أما المطلب الرابع فسوف يخصص لبحث جدلية العلاقة مابين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، ويختم البحث بأهم ما توصلنا له من نتائج.

المطلب الأول

مفهوم التعددية وأشكالها ومستوياتها

أولاً– مفهوم التعددية:

يعد مفهوم التعددية من المفاهيم الغامضة والواسعة والقابلة للتطبيق على جميع المجتمعات والنظم السياسية المعاصرة، إذ أن معظم الأنظمة السياسية في عالم اليوم يمكن وصفها بأنها تعددية على الرغم من تباين صورها وإختلافها في بعض الأحيان هذا أولاً. وثانياً إن مفهوم التعددية مفهوم مطاط ليس لكونه تعبيراً عن ظاهرة عامة فحسب بل أيضاً لتباين تطبيقاته وإستخداماته في كثير من الأحيان للإشارة إلى حالات وأوضاع متناقضة جداً، الأمر الذي يصعب معه عزل المفهوم عن السياق التاريخي وطبيعة التطور المجتمعي في كل حالة على حدى. وهو ثالثاً للتعددية مفهوم مركب بوصفه تعبيراً عن

ظاهرة متعددة الأبعاد، فهناك التعددية الثقافية، والتعددية الاجتماعية والتعددية السياسية[1]. ورابعاً مفهوم معقد بحكم كونه مركباً لإرتباطه بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل العرقية، والطائفية، والدولة القومية، والأمة، والديمقراطية، والمشاركة. كما أنه مفهوم يمكن إستعماله للمراوغة بما يعنيه ذلك من إمكانية إستخدامه مثلاً للإشارة إلى التعددية السياسية المقيدة، كصيغة تهدف بالأساس إلى إمتصاص السـخط الشعبي، وكذلك يستخدم للتعبير عن التعددية السياسية بمعناها الشامل[2]. ويرى اللغويون أن التعددية Pluralism مذهب يرى بأن ثمة أكثر من حقيقة مطلقة، ويرفض الواحدية إنطلاقاً من الإيمان بأنه لا يمكن فهم الحقيقة من خلال جوهرٍ واحدٍ أو مبدأ واحدٍ[3].

وتعّرف الموسوعة السياسية التعددية بأنها: (مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة ومتفرقة، ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم، ويساعد على تحقيق المشاركة السياسية وتوزيع المنافع)[4]. وتعرف التعددية على أساس أنها فكرة تعكس الاختلاف والتمايز في حاجات وطموحات ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي ترفض حالة القوة المنفردة، أو الموحدة أو الكلية، وتؤيد بدل من ذلك فكرة إنتقال السلطة، وإستقلال المؤسسات التي تتمثل أو تعكس إنهماك المجتمع وانخراط الفرد في المجتمع[5]. وتقدم موسوعة العلوم الاجتماعية مجموعة من الاقتراحات، أو الإفتراضات العامة، تقترن، أو تكون مكملة للتعددية في إطار النظرية السياسية، وهذه الاقتراحات هي[6]:

1- أن المجتمع يتألف من جمعيات، أو مؤسسات مختلفة ومستقلة ثقافياً، ومهنياً، وتعليمياً، واقتصادياً.

2- أن الفرد في الغالب يمكنه الالتحاق، أو الانضمام إلى أي واحدة من هذه الجمعيات.

---

1 رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1995، ص3.

2 جابر سعيد عوض، "التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية"، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم،تامبا-الولايات المتحدة الأمريكية ، العدد(3)، 1994،ص23.

3 منير بعلبكي، المورد، بيروت، دار العلم للملايين، 1992، ص 700.

4 عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 768.

5 شعلان عبد القادر إبراهيم، التعددية السياسية في الفكر الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاسلامية، الجامعة الإسلامية- بغداد 2007، ص9.

6 المصدر نفسه.

3- تقبل السياسة العامة كرابط لجميع هذه الجمعيات، وهي وسيلة تفاعلهم الحر.
4- الحكومة تعمل في ضوء التحديد العام لتعاون الجماعة.

وفي السنوات الأخيرة إزداد الإهتمام بالمذهب التعددي في الفلسفة والسوسيولوجيا الغربية، وهذا يسبغ على التعددية مدلولاً أوسع مما كان عليه في فلسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فلم تعد هذه التعددية محصورة بفكرة التعددية والأنكولوجية (التصور التعددي عن الوجود)، أو تعددية الفلسفة التاريخية (نظرية التعدد القائلة بإقرار أهمية مختلف العوامل الاقتصادية والجغرافية والسياسية والروحية). فقد راحت التعددية تنسحب على المنطق ونظرية المعرفة، وفي ميدان علم الأخلاق، والحقوق، وعلى الحياة الإجتماعية والسياسية، كالتأكيد على ضرورة تعدد الأحزاب، وعلى مشروعية الإختلاف في الآراء والمصالح لسائر الفئات والإتجاهات الإجتماعية والسياسية[1].

وإذا ما جئنا إلى تحديد مفهوم، أو معنى التعددية وفق ما يراه بعض المفكرون والكتاب نجد أن هناك أكثر من معنى أو مفهوم لها،إذ يرى (**فيرنفال**) أن التعددية تعني: (تواجد عدد من الجماعات المتمايزة ثقافياً، والتي تعيش في إطار مجتمعٍ واحدٍ، ولكن لا يجمع بينها سوى عمليات التبادل الإقتصادي في السوق. فالأفراد يتقابلون مع بعضهم البعض، بيد أن هذه المقابلة تتم من خلال السوق وبغرض البيع والشراء فحسب، أي أن أهم ما يميز المجتمع التعددي عند فيرنفال، هو التعامل الإقتصادي في إطار التفرع الثقافي، والإنقسام الإجتماعي)[2]. أما (**سميث**) فيرى في التعددية: غياب الترابط النظامي والمؤسسي بين الجماعات المكونة لمجتمعٍ واحدٍ، أي أنها تتضمن إطاراً اجتماعياً، يتسم بتمايزات وإنقسامات جوهرية وتركيبية وثقافية، تقوم على التعدد والتنوع المؤسسي[3]. ويرى (عامر حسن فياض) في التعددية أنها تعني: (تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها للواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل، وبهذا فإن التعددية الإجتماعية هي ظاهرة التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة، بل وقبل

1 عامر حسن فياض، "فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث- الصيرورة والبواكير-"، مجلة دراسات عراقية، بغداد، العدد(1)، شباط 2005، ص ص3-4.

2 شعلان عبد القادر إبراهيم، مرجع سابق، ص 11.

3 علي الدين هلال، "نحو معايير محددة الإتجاه"، في: سعد الدين إبراهيم: ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص 229.

ذلك وبعده فإن التمايزات الثقافية والعرقية والدينية، بما تفرضه من تمـــايزات في الـــرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته)[1].

نستخلص مما تقدم أن التعددية هي نقيض الأحادية، وهي معطى تاريخي لا يمكـــن فهمه إلا في سياق تطور المجتمع، وسمة للتكوينات البشرية الموجـــودة في إطـــار الحـــدود السياسية لدولة ما. وعليه فإن التعددية صفة لصيقة بالمجتمع المدني، يمكن تفسيرها في ضوء حركة المجتمع ونشاطه. وهي تعني تعدد القوى والإرادات التي تصنع السياسات والقرارات ضمن إطار الدولة والقانون بحيث يشارك جميع الأفراد والطوائف والأحزاب في العمليـــة السياسية بصورة متوازنة. وهي تقوم على الإقرار بالتنوع الاجتماعي، وما يلازمـــه مـــن تمايزات ثقافية وعرقية ودينية تلبي الحاجات الأساسية للجماعات التي تعيش في الدولـــة، كما يضمن إحترام الرأي الآخر، وتداول السلطة، وقبول منطق الحوار والإختلاف.

ثانياً– أشكال التعددية:

توجد عدة أشكال للتعددية يعتمد تصنيفها أساسا على طبيعة الرابطة الـــتي تـــربط الأعضاء إلى بعضهم، والمجال الذي يتخذه النشاط الذي تمارسه الأجـــزاء ضـــمن إطـــار التعددية، ويمكننا تحديد أهم أشكال التعددية، بما يلي:

1- التعددية الموروثة أو التقليدية:

وهي التعددية التي تقوم على أسس تقليدية يرثها الإنسان غالباً من أبويه، وتبقى معه منذ ولادته حتى وفاته، ومن أنواعها، التعـــدد: الـــديني، المـــذهبي، القَبَلِـــي، اللغـــوي، السلالي،القومي. ومن أهم ميزات هذه التعددية أنها لا تنظر للفرد كفردٍ بـــل كعضـــوٍ في جماعة، كما أن الفرد لا يمكنه في العادة الدخول إليها والإنسحاب منها بسهولة، ومـــما لا شك فيه أن جميع المجتمعات تزخر بالتعددية التقليدية، وهي لا تشكل خطـــورة إلا عنـــد حدوث خلل في التعامل معها، أو توظيفها بشكل سيء، لذا فإن أفضل الطرق للتعامل مع التعددية التقليدية هو في الاعتراف بها وعدم كتمها أو قمعها[2].

1 عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص5.

2 احمد عبد الله ناهي، التعددية الحزبية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 4.

2- التعددية الثقافية والاجتماعية:

من المعروف أن المجتمعات البسيطة تتميز بدرجة عالية من التجانس اللغوي والثقافي والعرقي، في حين تتميز المجتمعات التعددية بدرجة كبيرة من الإنقسام اللغوي، والعرقي والثقافي، والديني، والطائفي، مما يشكل مجتمعات فرعية منفصلة تقريبا لكل منها مؤسساته الإجتماعية الخاصة بها[1]، ومن الطبيعي أن تفرض مثل هذه التمايزات الثقافية والعرقية والدينية تمايزات في الأوضاع الإجتماعية، وفي الرؤى والمواقف السياسية. وتتباين أشكال التعددية الثقافية والإجتماعية من حيث أطرها المؤسسية المختلفة، فبعضها أكثر تأثيرًا من غيرها على المؤسسات السياسية في المجتمع. وتشكل التعددية الثقافية محدداً رئيس لهيكل المجتمع التعددي، وتمارس حسب رأي (**فيرنفال**) نفس الدور الذي تمارسه القوى الإقتصادية، فهي التي تفرض الحاجة إلى سيطرة جماعة ثقافية على الجماعات الأخرى في مجتمع ما، ووحدة أو وحدات سياسية ما على بقية الوحدات في المجتمع[2]. وعليه فإن شرط التعددية الثقافية مرهن بشرط بروز ظاهرة التنوير كاتجاه في الثقافة والفكر، وبروز ظاهرة التنوير مرهن بتوفر شروط تفكك الشمولية، وتفكك الشمولية مرهن ببروز مؤسسات المجتمع المدني، ومنها المؤسسة الثقافية كمؤسسة مدنية.

ثالثاً- مستويات التعددية:

أما بخصوص مستويات التعددية، نستطيع القول أن التعددية تقوم بشكل عام على مستويين، هما[3]: **المستوى الأول:** وهو مستوى الفردوهناك فكرة بموجب هذا المستوى تقول (إن أحداً لا يملك الحقيقة كلها، وبالتالي ليس من حق أحد مصادرة آراء وأفكار الآخرين، وإن بدت غير صحيحة من وجهة نظره). **المستوى الثاني:** هو المستوى الاجتماعي، والملاحظ هنا إن اكتشاف ثراء وتعدد تجارب الجماعات والشعوب الأخرى دفع الأوربيين للتعرف على الشعوب والجماعات خارج أوربا. مما كشف عن وجود

1 شعلان عبد القادر إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 16.

2 فاروق أبو عيسى، "حول رؤية اتحاد المحامين العرب": في سعد الدين إبراهيم، ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص228 .

3 مؤيد جبر محمود الفلوجي، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم لسياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 38.

مجتمعات تختلف عنهم في العرق، والدين،واللون، والعادات، والتقاليد، وأنماط الحياة، وطرق التفكير، وأنظمة الحكم، ويؤكد ذلك جملة حقائق، لعل أبرزها ما يلي[1]:

1- إن التعددية هي واقع فعلي حتى داخل المجتمع الواحد المنقسم عمودياً إلى فئات وطبقات متمايزة في الملكية والنفوذ والايديولوجيا، ومستوى المشاركة في إنتاج رأس المال الرمزي،فضلاً عنإنقسام كل مجتمع أفقياً إلى إنقسامات أثنية ودينية ولغوية ومذهبية، وهي ترتبط بالتقسيم الإجتماعي للعمل بين التجارة والصناعة والزراعة، وكذلك الإنقسام بين العمل الذهني والعمل العضلي، وبين الرجل والمرأة، وهكذا.

2- تعبر التعددية عن نفسها في المجتمع من خلال صيغ أبرزها:
ـــــ حركات إجتماعية (حركة طلابية، نسائية، عمالية). ـــــ تيارات ثقافية (يساري، يميني، محافظ، تقليدي، تحديثي). ـــــ أحزاب سياسية. ـــــ تعاوني نقابي وجمعيات وإتحادات.

3- تؤدي التعددية إلى بناء التحالفات بعد المساومة والمفاوضة بين التمايزات الإجتماعية والسياسية، لكسب الرأي العام على المستوى السياسي .

4- يتصل مبدأ التعددية بالتجربة الديمقراطية الليبرالية لإعتماد هذه التجربة على مبادئ وحقوق تعترف بالتعددية من حيث الوجود، وحق التعبير، وحق المشاركة للتفرعات الإجتماعية والسياسية في الحياة المجتمعية والسياسية. وتقوم التجربة الديمقراطية الليبرالية على[2]:

أ- حق المعارضة في الوجود والعمل.

ب- الدور الكبير لوسائل الإعلام بوصفها وسائل تعبير عن المصالح لجميع التفرعات والتمايزات في المجتمع وعدم خضوعها للدولة.

ج- الإعتراف الدستوري بالحقوق والحريات السياسية والمدنية الأساسية وحمايتها من إعتداءات السلطة الحاكمة، التي تتضمن حرية التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية.

د- التداول السلمي للسلطة من خلالالانتخابات العامة الحرة والنزيه.

5- ينحدر مبدأ التعددية من مبادئ أخرى تشكل ماهية الديمقراطية، وهي:

- الإقرار بحق الأغلبية.

---

1 المصدر نفسه.

2 سعيد زيادِ، "الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، في: مجموعة باحثين، حول خيار الديمقراطية – دراسات نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1974، ص 174.

- إحترام آراء الأقلية.

- المساواة أمام القانون.

6- ترتبط التعددية بجانبها السياسي بمبدأ الفصل ما بين السلطات، فعلى العكس من النظم الإستبدادية التي تجعل للمجتمع سلطة واحدة، ولا تسمح بوجود سلطات أخرى، تقوم النظم الديمقراطية على أساس وجود سلطات مستقلة إلى جانب سلطة الدول، تتمثل بمنظمات المجتمع المدني، التي تمتلك سلطات مستقلة استقلالاً ذاتياً، ولا تخضع في قواعدها لسلطة الدولة.

من خلال ما تقدم يتبن لنا أن التعددية تعني تعدد القوى والإرادات التي تصنع السياسات والقرارات ضمن إطار الدولة والقانون، بحيث يشارك جميع الأفراد والطوائف والأحزاب في العملية السياسية وفي إدارة شؤون المجتمع المختلفة بصورة متوازنة، وهي على عدة أشكال ولها أكثر من مستوى.

المطلب الثاني

التعددية السياسية

تمثل التعددية السياسية إحدى أشكال التعددية كما ذكرنا، سوف نحاول في هذا المطلب بيان مفهومها، وعناصرها، وأصولها الفكرية، في محاولة للتعرف عليها من جوانبها المختلفة، تمهيدا للدخول في موضوع التعددية الحزبية فيما بعد، وذلك لصلتها الوثيقة بها.

أولاً- مفهوم التعددية السياسية:

لا بد من القولأن مفهوم التعددية السياسية مفهوماً حديثاً نسبياً، إذ لم يدخل نطاق علم السياسة إلا في وقت متأخر، فقد إقترن ظهوره بما شهدته السنوات الأولى من القرن العشرين من تعدد المذاهب السياسية والاجتماعية. وقد ظهر هذا لمفهوم للتعبير بشكل أساسي عن التعارض ما بين المعتقداتالقيم، في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية والسياسية[1]. وبشكل عام تقوم التعددية السياسية على ضرورة الحد من سلطة الدولة من خلال جماعات وسطية عدّة، كالحكومات المحلية والأحزاب والنقابات والجمعيات، بما يحقق ضمان حرية الفرد، كما يمنع سيطرة الحزب الواحد، أو اعتناق الدولة ديانة واحدة.

1 سعدي كريم سلمان، "التعددية السياسية وجوهر الديمقراطية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (36)، كانون الثاني – حزيران 2008، ص181.

وتكاد تتفق أغلب الدراسات الغربية على أن التعددية هي نظرية أمريكية تتعلق بكيفية بحث وتأثير جماعات المصالح في العملية السياسية[1].

وعلى الرغم من كثرة استخدام مفهوم التعددية السياسية في الوقت الحاضر ألا أنه يفتقر إلى تعريفٍ محددٍ، أو نظريةٍ واحدةٍ متكاملة، يمكن الاعتماد عليها لتحدد مضمونه وعناصره، لذا فإن التعددية السياسية المعاصرة تعرف بصيغ متنوعة، إذ يعرفها **محمد عابد الجابري** بأنها: "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بها أولاً وقبل كل شيء، وجود مجال إجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية ... والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم"[2]. أما الدكتور **سعد الدين إبراهيم** فيعرف التعددية السياسية على أنها: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها"[3]. وأشار **هنري كاريل** إلى التعددية السياسية بقوله أنها: "ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها"[4]. وعليه فإن الإعتراف بالتعددية السياسية سيترتب عليه التزامات عدة، من أهمها[5]:

1- الإعتراف بوجود تنوع في المجتمع بفعل وجود دوائر عدة للإنتماء.

2- إحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف، أو إختلاف في العقائد والرؤى والمصالح، وأنماط الفكر والحياة والاهتمامات، وبالتالي الأولويات وبالتفكير في حيز ديمقراطي.

3- إيجاد الصيغ الملائمة للتعبير عن القيم المتعارضة أو المتنافسة بحرية في إطار مناسب وبأسلوب ربما يكفل سلامة الجماعات المتعددة، وضمان عدم نشوب صراع بينها.

نستنتج مما تقدم، أن التعددية السياسية تعني في جوهرها وجود مساحات سياسية واسعة تتسع للآراء المطروحة التي تعطي الحق للتعبير عن نفسها إستيعاباً للتوترات الجزئية في المجتمع، وإحتواءً للإحتقانِ إلى أقل حيز ممكن. وهذا يعني أن طرفاً واحداً لا يملك

---

1 المصدر نفسه.

2 محمد عابد الجابري، "التعددية السياسية وأصولها وأفاق مستقبلها"، في: سعد الدين إبراهيم، ندوة: التعدية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص23.

3 نقلاً عن: رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 63.

4 نقلا عن: ثناء فؤاد عبد الله، "الحزب والسياسة والديمقراطية"، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد، العدد(3)، آب 2003، ص 40.

5 ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات لوحدة العربية، بيروت، 1992، ص241.

الحقيقة كلها أو المعرفة كلها، وأنه من المناسب أن تجري ممارسة السلطة في ظل مشاركة أوسع لمختلف القوى السياسية والإجتماعية.

ثانياً– عناصر التعددية السياسية:

ذكرنا أن مفهوم التعددية يفتقر إلى تعريفٍ محددٍ أو نظرية واحدةٍ متكاملة، لذا فإن ما هو شائع من عناصر حول هذا المفهوم هو تعدد وتنوع عناصر القوة في المجتمع. غير أنه وبشكل عام يمكننا القول: أن أهم عناصر التعددية السياسية، يمكن تلخيصها بما يلي[1]:

1- إنتشار وتوزيع القوة بين الجماعات الإجتماعية المختلفة (سواء أكانت جماعات مصالح، أم جماعات أثنية، أم عرقية)، إذ أن وجود هذه الجماعات وتنوعها واتساع نطاق تمثيلها للمصالح وتأثيرها السياسي، هي الطريق السليم للتوصل إلى حلول ديمقراطية للمسائل العامة، وذلك من خلال الحوار والتفاوض والمساومة.

2- وينتج عما تقدم تعدد وتنافس مراكز القوة في المجتمع، .بما يؤدي إلى عدم قدرة أي مركز، أو منظمة واحدة على احتكار السلطة.

3- إن تعدد مراكز القوة في المجتمع وإستمرار تفاعلها عبر المفاوضات والمساومة في عملية صنع القرار يجعل من التسامح والتعايش بين الجماعات المختلفة السبيل الأمثل في إدارة الصراع، والتعامل السلمي لتحقيق مزايا للأطراف كافة.

4- ومن أهم عناصر التعددية تطبيق مبدأ المحاسبة والمسؤولية على مستوى الإدارة الحكومية،إنطلاقاً من مبدأ لا سلطة دون مسؤولية، ولا مسؤولية دون رقابة ومحاسبة، وهو ما يمكن أن يشكل ضمان للحقوق والمساواة.

5- ويرتكز مفهوم التعددية أخيراً على اعتماد الحلول التدريجية والجزئية للمشكلات، بمعنى الإبتعاد عن النهج الشامل، أو المركزي لصنع القرار، فالحل الأمثل هو الحل القادر على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة.

ثالثاً– الأصول الفكرية للتعددية السياسية:

تعود التعددية السياسية في أصولها الأولى إلى المفكرين الغربيين مثل **جون لوك، ومونتسكيو**. فقد كان **جون لوك** أول من أكد في أواخر القرن التاسع عشر على أن الدولة يجب أن تقوم على القبول العام، وأن تعمل على تحقيق رفاهية المجتمع ورعاية مصالحه، وإذا أهملت شيئاً من ذلك وجب تغييرها، وعلى الفئات الحاكمة أن لا تتخذ من

1 سعدي كريم، مصدر سبق ذكره، ص 181.

القوة أساساً لها. وهو بذلك يرفض مفهوم **هوبز** الذي يؤكد فيه بأن السلطة يجب أن تكون مطلقة لتجنب حرب فوضوية (حرب الكل ضد الكل)[1]. أما **مونتسكيو** فقد أكد في كتابه روح القوانين على نظرية الفصل ما بين السلطات، وفي ذلك تأكيد على الحاجة إلى التعددية للحد من الطغيان الذي تقوم عليه السلطة. فقد كان يرى: (أن الدولة تكون حرة عندما توقف السلطة فيها السلطة، فما كان يعني به بوجه خاص هو الخصومة ما بين الطبقات على أساس أنها تعبر عن نوع من التنافس الإجتماعي، ومثل هذا التنافس الإجتماعي يشكل في نظره الشرط الأساسي للنظام السياسي المعتدل، ذلك لأن الطبقات المختلفة تبدو في نظره أهلاً لضمان التوازن فيما بينها)[2].

أما النظرية التعددية السياسية في شكلها الراهن فقد بدأت مع كتابات (**بنتلي**) التي كانت تنظر إلى المجتمع على أنه يتكون من جماعات مختلفة ، ثم تطورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع ظهور وتنامي المدرسة السلوكية، لا سيما على يد (**روبرت دال**) الذي بين أن المجتمع الأمريكي تتحكم فيه نخب متنافسة ومتناوبة، تمثل المصالح المختلفة. وبذلك تكون السلطة موزعة وفقاً لهذه النظرية، وتتشارك الجماعات المشروعة كافة في عملية صنع القرار بصورة أو بأخرى. وبذلك تتحقق الديمقراطية، وأطلق (**دال**) على هذا الوضع اصطلاح حكم الأكثرية (polyarchy)، وهو اصطلاح شاع إستخدامه لدى العديد من أنصار التعددية لوصف الدول الديمقراطية[3]. إن المجتمع وفق هذا النموذج تحكمه مجموعة من الجماعات المصلحية المتنافسة التي تنتظم تقريباً وفق خطوط نظرية الجماعات التي سبق وقدمها (**بنتلي**) ولا يتجاوز فيها دور الوسيط, أو الموازن.ويمكن القول بوجود خمسة ملامح رئيسية للأصول الفكرية للتعددية السياسية، وهي[4]:

1- أنها بدأت أولاً وقبل كل شي كهجوم على سلطة الدولة الأحادية، سواءً تم لتعبير عنها فلسفياً من خلال السيادة، أم عملياً في شكل الدولة المركزية المطلقة.

2- الإستقلال التنظيمي للجماعات، والذي يزداد تعقيداً بتعقد المجتمعات وتطورها وقدم مستوى التحديث والتنمية.

3- توقع الصراع الحاد بين الجماعات في أي مجتمع معقد.

---

1 عبد الرضا حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، بغداد، مطابع جامعة بغداد، 1992، ص355-356.

2 المصدر نفسه.

3 شعلان عبد القادر إبراهيم، مصدر سبق ذكره ، ص 25.

4 جابر سعيد عوض، "التعددية في الأدبيات المعاصرة"، مجلة قراءات سياسية،مركز دراسات الإسلام والعالم، تامبا- الولايات المتحدة الامريكية، العدد 3، صيف 1994، ص33.

4- المراجعة المؤسسية والتوازن الاجتماعي كآليات لمنع أحادية الدولة والتي تبلورت علي يد بنتلي وترومان.

5- الفردية السياسية وإن كان أنصار التعددية على وعي بمخاطر مجتمع يكون فيه الذاتي هو الدافع السائد، وتغيب فيه الروابط الإجتماعية التقليدية، وهو ما يميز التعدديين بحق عن أنصار الفردية في الفكر اليميني.

المطلب الثالث

التعددية الحزبية

تعد التعددية الحزبية كما ذكرنا إحدى الركائز الأساسية للتعددية السياسية، وفي هذا لمطلب سوف نتناولها من حيث المفهوم، والطبيعة، ودور الأحزاب في ظل عملية التعدد هذه.

أولاً– مفهوم التعددية الحزبية:

لمعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية، بمعنى أن يعطى أي تجمع الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية، التي يتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي، من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها.

أما المعنى الخاص للتعددية الحزبية فيشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوةًوإستقراراً، ويميزها عن غيرها من التجمعات غير الثابتة[1].

وهناك من يرى أن التعددية الحزبية يقصد بها: (حرية إنشاء الأحزاب السياسية والإنتماء إليها، أو هي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين، والإعتراف بها من قبل النظام السياسي. وتقبل مساهمتها في الحياة السياسية، من خلال الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها)[2]. وعلى ما تقدم يمكن القول أن التعددية الحزبية تفرض وجود عدة أحزاب ذات قوةٍ متساويةٍ، وكل منها يمثل سياسةً محددةً بخصوص المسائل المهمة. كما أن هذه الأحزاب تكون غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية. وبالتالي لا يمكن لأحد من هذه الأحزاب الحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية وإستلام السلطة بمفرده، لذا لا بد من قيام ما يسمى بالإتفاقات الحزبية بين هذه الأحزاب

1 نعمان أحمد الطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، عمان، دار الثقافة، 2004، ص 395.

2 أحمد عبد الله ناهي، مصدر سبق ذكره، ص 4.

لوقوف بعضها بوجه البعض الآخر. فنظام تعدد الأحزاب يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، لذا فإن هذه المجالس سوف تعكس جميع الاتجاهات السياسية في الدولة وميولها. وإذا كانت التعددية الحزبية تعكس التناقضات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، فإنها أيضا ترى أن حل أي مشكلة ناتجة عن ذلك لا يكون إلا من خلال تقابل المصالح والإيديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية من خلال الوسائل الشرعية الدستورية[1].

مما تقدم فإن التعددية الحزبية تتطلب أن تبقى ساحة الفعل السياسي مفتوحةً على الدوام أمام قوى سياسية واجتماعية متباين، ذات تصورات ومشارب فكرية متباينة، وعَدَ التحول والتغيير قانونا راسخاً في كل واقع سياسي، الأمر الذي يفرض على الأحزاب السياسية قدراً كبيراً من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي، تمكنها من القدرة على التكيف مع معطيات الواقع المتغير.

ثانياً– طبيعة نظام التعددية الحزبية:

نظام التعددية الحزبية يقوم على مجموعة من الأحزاب المعبرة عن التمايزات السياسية والإجتماعية والثقافية داخل الكيان السياسي الواحد. وكل حزب من الأحزاب له مبادئ تنظيمية وفكرية وإجتماعية، وله قوانينه الداخلية التي يحتكم إليها (النظام الداخلي)، وله برنامج محدد يعبر عن هويته الثقافية، والفكرية، وأهدافه والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والتربوية... الخ. وعليه فإن الحزب السياسي يمثل جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي الإجتماعي والسياسي والثقافي، ومن حيث السلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية، ولها غايات قريبة وبعيدة، وتهدف هذه الجماعة للاستيلاء على السلطة، والى تغيير اجتماعي وإقتصادي وسياسي وثقافي وحياتي، يتساوى مع قناعتها وإتجاهاتها الفكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، وهو مجموعة إنقسامية بقدر ما يعتمد وجوده على إنقسام الناس فيما بينهم، وهذا ما يؤكده تزايد الإنقسامات بين الناس داخل المجتمع الواحد[2].

وهذه الإنقسامات تعود أصلاً إلى وجود أنواع من التمايزات بين الجماعات قد تكون ذات طبيعة سياسية، أو تكون ذات طبيعة اجتماعية، أو قد تعبر عن وجود

---

1 المصدر نفسه، ص 395-396.

2 عبد الرضا حسين لطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1990، ص45.

صراعات دينية، وربما عبرت عن خلافات عنصرية قائمة، وبخاصة في تلك الدول التي تمتاز بوجود جماعات أثنية تتمايز فيما بينها بصفات تعكس الاختلاف في العرق، أو الدين، أو المذهب، أو الطائفة. ويرى أحد الباحثينأن هناك أربعة عوامل محددة تعمل بصورة منفردة أو مجتمعة على التعددية الحزبية ويلخصها: بالعوامل الاجتماعية، والعوامل الإيديولوجية والدينية، والعوامل القومية والتاريخية، والعوامل المؤسسية[1]. ومما يجب الإشارة له أن وجود تعددية حزبية لا يؤدي بالضرورة إلى وجود تعددية سياسية، ذلك أنه من الممكن وجود أحزاب سياسية عديدة مع وجود نخبة واحدة تسيطر على الحياة السياسية، وتقيد عمل الأحزاب السياسية بما لا يضر بمصالحها ، ولا يشكل خطراً على بقائها في السلطة[2]. وفي هذا السياق يشير أحد الباحثين إلى أن التعددية الحزبية: (لا تعني بالضرورة التعددية السياسية، إذا ما انطوت على هيمنة الحزب الواحد على السلطة، وتهميش لدور الأحزاب الأخرى... لأن التعددية السياسية تتضمن بالضرورة وجود تعددية حزبية، إلا أنها لا تقتصر عليها في عالم اليوم، إذ إن وجود مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، والثقافة، هو أساس قيام التعددية)[3].

ثالثاً– دور الأحزاب في ظل التعددية:

إن نظام تعدد الأحزاب في الدولة يفترض وجود عدة أحزاب، وهذه الأحزاب متقاربة مع بعضها في القوة،إذ لا يستطيع أحدها لوحده الحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية، وبالتالي إستلام السلطة بمفرده، لذا تقوم ما تسمى بالتكتلات الحزبية بين الأحزاب المتقاربة في الأهداف والمبادئ السياسية، لوقوف بعضها بوجه البعض الآخر، سواء أكان ذلك على الصعيد لانتخابي، أم على الصعيد النيابي، أم الصعيد الحكومي[4]. وتعد التعددية الحزبية بالنسبة للبعض مظهر من مظاهر الحريات العامة،إذ تُمكن المواطنين من الاختيار بين الاتجاهات السياسية المختلفة، ونجاح نظام تعدد الأحزاب يكون أكثر ضماناً في الدول التي تصون الحريات العامة، وينسجم أكثر من غيره مع مبادئ الديمقراطية التي تمنح الجماعة حرية التعبير عن الرأي، وحقها في الدفاع عن معتقداتها بالطرق القانونية، وتبقى القضية الأهم أن لا تُعد التعددية الحزبية هدفاً بحد ذاتها، وإنما الهدف النهائي هو ترفيه أداء

1 حسان شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، ج1، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1987، ص ص 272-273.

2 أحمد عبد الله ناهي، مصدر سبق ذكره، ص 5-6.

3 رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

4 شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، ط2، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1975، ص186.

النظام، والوفاء بحاجات الجماهير على الأصعدة كافة[1]. وهكذا يؤثر نظام الأحزاب المتعددة تأثيراً فعالاً في النظام السياسي الذي يسود فيه فيطبعه بطابع معين يختلف فيه عن الأنظمة التي تسود فيها الثنائية الحزبية، أو تلك التي يسود فيها نظام الحزب الواحد، كل ذلك يبدو واضحاً على العلاقة بين السلطات، ومبدأ الفصل بينها. إذ من الصعب عادة في ظل نظام الأحزاب المتعددة أن يفوز أحدها بالأغلبية البرلمانية، الأمر الذي يجعل من الحكومات المعايشة لهذا لنظام حكومات ائتلافية ضعيفة تتكون من عدة أحزاب، وذلك لحاجتها لأغلبية تمكنها من تشكيل حكومة، ومن ثم البقاء والإستمرار في الحكم[2]. أما فيما يخص المناخ الملائم لتفعيل دور الأحزاب السياسية فيتوقف على توافر عدة شروط، يمكن إيجازها بالآتي[3]:

1- أن تؤمن النخب الحاكمة بوجه عام بأن التعددية هي فرصة اتساع الأفق أمام إمكانية إنتقال السلطة سلمياً، وهذا يعني أن التعددية لا تصدر عن متسلط قادر على الإستمرار في السلطة إلا بعد التوصل إلى ميزان قوى جديد بين الدولة والمجتمع المدني، يشعر فيه المسيطر على جهاز الدولة بأنه فعلا بحاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني، حتى لا تنهار الدولة والبنية برمتها.

2- وهذا الشرط يتعلق بأسلوب الممارسة الداخلية للأحزاب فالتنظيم القوي للحزب المتماسك والمرتكز إلى قاعدة جماهيرية تحيطه بالتعاطف والمساندة يمكنه من الصمود والقدرة على إنجاز أهدافه، ويجب أن يتبنى الحزب أسلوب الممارسة الديمقراطية في تشكيل قيادته، وانتهاج أسلوب المشاركة السياسية والتشاور في الآراء.

3- الشرط الثالث يتعلق بالإطار العام للنظام السياسي، من خلال سيادة الدستور، وحكم القانون، والإنتخابات الحرة للهيئة التشريعية، وممارسة الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية، وإستقلال القضاء، والحد من تدخل العسكريين في السياسة المدنية وخضوعهم للسلطة لسياسية.

---

1 مرتضى شنشول ساهي، الموقف من التعددية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 49.

2 نعمان أحمد الطيب، مصدر سبق ذكره، ص ص 396-397.

3 ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 246-248.

المطلب الرابع

جدلية العلاقة مابين التعددية السياسية والتعددية الحزبية

إذا كانت التعددية بمعناها الواسع تشمل المجتمع المتعدد عرقياً، أو دينياً، أو قومياً، أو طائفياً، أو قبلياً، ومن ثم تعتبر واقعاً اجتماعياً لا خيار فيه، بل ويفرض وجوده على واقع الأنظمة السياسية على هيئة تعددية قبلية – عشائرية – ثقافية – طائفية، وغيرها من صيغ التجمعات، أو التكوينات الطبيعية، أو التقليدية يكون الهدف الأساسي المشترك في إطارها هو الحفاظ على الذات مع أهداف ووظائف أخرى لا ترقى إلى درجة أهمية هذا الهدف. لذلك فإن التعددية السياسية هي أضيق نطاقاً من سابقتها، وأكثر منها إستيعاباً للصيغ والأشكال التي تفرزها متطلبات المجتمع، وتتميز بأنها تعبر عن التنظيمات التي تخلقها الإرادات الإنسانية، لتحقيق أهداف محددة[1]. فهي ليست ظاهرة طبيعية أو تقليدية، بل تتسم برابط تنظيمي ذو صيغة مهنية مثل النقابات، الجمعيات العلمية والثقافية والتعاونية والخيرية والدينية، والمنتديات الثقافية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجماعات المصالح، وجماعات الضغط، وغيرها. ويدخل ضمن نطاق الأدوار والوظائف التي تؤديها تلك التنظيمات أو بعض منها جوانب سياسية طالما أنها لا تتماثل في نمط تلك الوظائف، مما يدفع بالتالي إلى القول بوجود نمطين من التنظيمات وفقاً للمعيار الوظيفي، وهما[2]:

الأول: التنظيمات المتعددة الوظائف التي تكون الوظيفية السياسية فيها واحدة من عدة وظائف، بل وقد يكون من بين تنظيمات هذا النمط عددٍ من المؤسسات، أو الجماعات التي لا تدخل السياسة ضمن إهتماماتها، لذلك تكون الوظائف والتفاعلات السياسية فيها عابرة.

الثاني: تلك التي تعد وظيفتها سياسية حصراً، ومن هذا المنطلق تدخل الأحزاب السياسية ضمن التعددية السياسية عندما تشترك معها في عنصري التنظيم والعضوية وجانب من حياتها الذاتية.

في ضوء ما تقدم يمكن القول بوجود علاقة وثيقة مابين كل من التعددية الحزبية والتعددية السياسية، إلى الدرجة التي تدفع الكثيرين إلى تعريف التعددية السياسية بدلالة

1 صادق الأسود، علم لاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد، مطبعة وزارة التعليم العالي، 1990، ص ص 283-284.

2 صالح جواد كاظم، وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية في العالم الثالث، بغداد، وزارة التعليم العالي، 1991، ص 60.

الأحزاب السياسية، لكونها تمثل قوى إجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، وهذه الأحزاب تنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام تمهيداً لإستلام السلطة، وتحقيق ما تنادي به من أهداف وبرامجوما تدعو إليه من قيم[1]. فالتعددية السياسية هي نظرية سياسية ترى وجوب الحد من سلطة الدولة من خلال عدة جماعات وسيطة كالحكومات المحلية والأحزاب والنقابات والجمعيات، مما يحقق ضمان حرية الفرد، كما يمنع سيطرة الحزب الواحد، أو اعتناق الدولة ديانة واحدة[2]. لهذا فإن التعددية السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة في إطار القوى والتنظيمات الإجتماعية داخل المجتمع، ومن بينها الإقرار بوجود التعددية الحزبية التي تعد ضمن التعددية السياسية. وبهذا المعنى تكون التعددية الحزبية هي إحدى صيغ التعبير عن التعددية السياسية التي تحتضن كل القوى والمؤسسات الموجودة في المجتمع، وهذا الاحتضان من شأنه أن يتيح المجال أمام الأحزاب السياسية في أن تشارك السلطة المركزية في العبء الذي تحمله لإدارة المجتمع من خلال المشاركة في السلطة.

وفي إطار مثل هذه العلاقة يمكن القول بأن التعددية السياسية تتضمن بالضرورة، وجود تعددية حزبية إلا أنها لا تقتصر عليها، إذ أن وجود مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة، والمنظمات المحلية والدولية للرقابة على الإنتخابات العامة، أصبح متطلبا لقيام التعددية السياسية[3]. كما يمكن التمييز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فهناك من يرى أن التعددية السياسية تتضمن بالضرورة تعددية حزبية, لكونها تمّثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة. أما التعددية الحزبية لا تعني بالضرورة تعددية سياسية، إذا ما كانت هناك هيمنة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، وهذا يعني أن الأولى تتصف بالشمول، أما الثانية فهي جزء مكمّل وأساسي للتعددية السياسية[4]. بمعنى آخر أن هناك فارقاً جوهرياً ما بين المفهومين، ففي حين أن التعددية السياسية تعني توزيع السلطة السياسية من خلال ترتيبات أو أشكال مؤسساتية، أي أن السلطة لا تكون حكراً على فئة معينة دون غيرها، سواء أكانت هذه الفئة سياسية، أو إيديولوجية، أو أثنية، أو فكرية، فإن التعددية الحزبية تعني وجود عدة أحزاب ذات قوى متساوية كل منها يمثّل سياسة محددة بخصوص إحدى

1 يحيى الجمل، "التعددية الحزبية في مصر"، في: سعد الدين إبراهيم، ندوة: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 214.

2 جليل إسماعيل مصطفى، التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص20 .

3 عمر جمعه، العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، 2003، ص 75.

4 شعلان عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 22.

المسائل المهمة.وعلى ذلك فإن التعددية الحزبية أنما تنصرف بالأساس إلى توفير إمكانية فعلية لتداول سلطة سلمياً، وللتناوب في الحكم، بمعنى استبدال فئة حاكمة بأخرى، وبالأدوات السلمية والقانونية، أي أن هدف التعددية الحزبية وسبب وجودها يتحدد في إرساء الوسيلة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعدد بالوصول إلى السلطة، أو الحفاظ عليها، أو المشاركة فيها والتأثير على مخرجاتها. ويقدم الشكل التالي تصوراً لطبيعة العلاقات القائمة بين مستويات التعددية، والتعددية الحزبية.

طبيعة العلاقات بين مستويات التعددية والتعددية الحزبية [1]

نخلص إلى القول أن التعددية السياسية هي التطبيق العملي لحرية النشاط السياسي، وتمثل التعددية الحزبية إحدى مكوناتها الأساسية، ولكنها لا تقتصر عليها ولا تتحدد بها، فوجود التعددية الحزبية لا يؤدي بالضرورة إلى وجود التعددية السياسية، ذلك أنه من الممكن وجود أحزاب سياسية مع وجود نخبة واحدة تسيطر على الحياة السياسية, وتقيد عمل الأحزاب السياسية بما لا يضر بمصالحها، ولا يشكل خطراً على بقائها في السلطة، تحت مظلة تنظيم شرعي يسمح بذاته ويقننه.

1 الشكل مأخوذ من :عبد العزيز محمد ناصر الحكيم، مصدر سبق ذكره، ص50 .

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن البحث في مسألة التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية يوصلنا إلى مجموعة من النتائج، وهي كالأتي:

1- التعددية السياسية تعني هياكل سياسية تستوعب الاختلاف في التعبير عن آراء ومصالح الأفراد والجماعات. أما التعددية الحزبية فإنها تعني الحرية في تشكيل الأحزاب السياسية والإنتماء إليها، أو هي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين والإعتراف بها من قبل النظام السياسي، وقبول مساهمتها في الحياة السياسية من خلال حقها في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

2- التعددية السياسية تقوم على وجود تعددية حزبية، إلا أنها لا تقتصر عليها، إذ أن وجود مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان، والمرأة، والمنظمات المحلية والدولية، للرقابة على الانتخابات العامة أصبح متطلباً لقيام التعددية السياسية، أما التعددية الحزبية فلا تشترط وجود تعددية سياسية.

3- في مسألة العلاقة مابين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فإن الأولى تتصف بالشمول، أما الثانية فهي جزء مكمل وأساسي من التعددية السياسية التي تعد هي الأخرى إحدى أشكال التعددية بشكلها العام، وقد لا تعبر التعددية الحزبية عن التعددية السياسية، إذا ما كانت تقوم على الحزب المهيمن، أو القائد، أي بمعنى آخر إن وجود التعددية الحزبية لا يعني بالضرورة وجود تعددية سياسية.

4- إن التعددية السياسية الحقيقية والفاعلة في المجتمع يتوقف وجودها على وجود تعددية حزبية فاعلة تعبر عن نفسها بوجود عدة احزاب متقاربة من حيث القوة، تتنافس فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً، بمعنى إستبدال فئة حاكمة بأخرى، وبالأدوات السلمية والقانونية، أي أن هدف التعددية الحزبية وسبب وجودها يتحدد في إرساء الوسيلة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعدد بالوصول إلى السلطة، أو الحفاظ عليها، أو المشاركة فيها والتأثير على مخرجاتها، وهو ما يؤدي بالتالي إلى إزدهار الحياة السياسية.